



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التطورات السياسية والدستورية في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١

بحث تقدم به الطالب

حيدر ابراهيم احمد

الى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية وهو جزء
من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

بإشراف

أ. م. د. حسن تركي عمير

١٤٣٧ هـ

٢٠١٦ -



اقرار المشرف

اشهد ان البحث الموسوم بـ (التطورات السياسية
والدستورية في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١) قد تم
تحت اشرافي في كلية القانون والعلوم السياسية.

المشرف

أ.م.د حسن تركي عمير

٢٠١٦ / ١

الإهداء

إلى نبع الحنان ..

أمي . عرفاناً لها بالجميل

إلى مصدر الإشعاع ومنبع القوة ..

أبي . رعاه الله

إلى اخوتي ... حباً و وفاءً

إلى كل عراقي مخلص وغيور .. على وحدة العراق وطنه
وشعبه وعلى أمن واستقرار العراق ويسعى لفرض النظام
وسلطة القانون

اهدي هذا الجهد

الباحث

شكر وامتنان

من العرفان ان اجزي بشكري وتقديري لكل من أعانني في
إسداء النصح أو التوجيه أو الإعانة لتسهيل مهمة الحصول على



المصادر ، وفي مقدمتهم عمادة كلية القانون والعلوم السياسية ،
 وقسم العلوم السياسية في الكلية وبخاصة الأستاذ المشرف الدكتور
 حسن تركي عمير ، وأسأتذتي في المرحلة الجامعية جزاهم الله عني
 كل خير ، واجد من الواجب ان اشكر زملائي كافة الذين كانوا لي
 عوناً في اعداد البحث ، وختاماً أتقدم بشكري الجزيل لكل من
 أعانني واسهم في مساعدتي لخدمة العلم ، والله اسأل السداد
 والتوفيق .

الباحث

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الاية القرآنية	أ
اقرار المشرف	ب
الإهداء	ج

د	شكر وامتنان
هـ	قائمة المحتويات
١	المقدمة
٢	المبحث الاول: واقع اداء الدولة والنظام السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١
٤	المطلب الاول: العجز عن إدراك ثقافة النظام العالمي وتوجهاته
٧	المطلب الثاني: تردي أداء الدولة والنظام السياسي اقليمياً
١٠	المطلب الثالث: تشويه اداء الدولة واهتزاز بناء قوة النظام السياسي
١٦	المبحث الثاني : التطورات الدستورية في مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١
١٨	المطلب الاول: الدستور والصراع الاجتماعي السياسي بعد ثورة مصر
٢٠	المطلب الثاني: الدستور وأثره في بنية النظام السياسي والاجتماعي
٣١	الخاتمة
٣١	الاستنتاجات والتوصيات
٣٢	المصادر

المقدمة

اهمية البحث: يعد موضوع التعديلات الدستورية في مصر من المواضيع المهمة لما لها من تغير قد حصل على الدساتير المصرية ، والمدة التاريخية التي كانت زاخرة باحداث بالغة التأثير ، وذات مساس مباشر بمسألة بحث مصر لنفسها عن هوية سياسية واضحة المعالم ، وجدير بالذكر ان دستور مصر الحالي وللتعديلات الدستورية اهمية كبير في رفع مستوى مصر الاقتصادي والسياسي والعسكري .

اشكالية البحث : ان اشكالية هذا البحث تكمن في ان ما حصل في مصر من تعديلات على الدستور اضحت منطلقا للتأثير على المؤسسة العسكرية والتي كان لها الدور البارز في تكوين الدولة المصرية الحديثة في الوقت الذي منحت هذه التعديلات قوة وهيمنة اكبر للمؤسسة العسكرية.

فرضية البحث : تنطلق فرضية البحث من (ان واقع اداء النظام السياسي في مصر قد مرّ بمتغيرات سياسية ودستورية انعكست آثارها سلبا وإيجابا على مسار التطورات التي اعقبت الثورتين لعام ٢٠١١-٢٠١٣) وتبرز بعض التساؤلات لكي تجيب على اشكالية وفرضية البحث وعلى النحو الآتي :

- ما هي الدوافع الكامنة وراء قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .
 - وهل عجز اداء وإدراك المثقف المصري عن استيعاب النظام العالمي .
 - كيف انعكست الاعلانات الدستورية على الساحة السياسية المصرية .
- هيكلية البحث:**قسم البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة جاء في المبحث الاول عنوان : واقع اداء الدولة والنظام السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وقد قسم الى ثلاث مطالب المطلب الاول: العجز عن إدراك ثقافة النظام العالمي وتوجهاته ، والمطلب الثاني: تردي أداء الدولة والنظام السياسي اقليمياً ، والمطلب الثالث: تشويه اداء الدولة واهتزاز بناء قوة النظام السياسي .

اما المبحث الثاني فقد تناول التطورات الدستورية في مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وقسم بدوره الى مطلبين ، المطلب الاول: الدستور والصراع الاجتماعي السياسي بعد ثورة مصر، و المطلب الثاني:

الدستور وأثره في بنية النظام السياسي والاجتماعي، وفي الخاتمة توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول
واقع اداء الدولة والنظام السياسي
بعد ثورة 25 يناير عام 2011

المبحث الاول

واقع اداء الدولة والنظام السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

إذا كانت قدرات المجتمع التكيفية (قد تآكلت جوانبها الأخلاقية والاجتماعية) . ما أدى الى انتشار ظواهر سلبية كثيرة على ساحته . فأن الدولة بوصفها جهاز ادارة المجتمع وضبط تفاعلاته ، قد عانت هي الاخرى من تردي ادائها وفساد النظام السياسي المسير لها . فقد تآكلت قدراتها التكيفية هي الاخرى ، وهو التآكل الذي تبدى في ضعف قدرات الدولة ، سواء في ما يتعلق بإدارة علاقاتها العالمية او الاقليمية ، او في ما يتعلق بسلوكها لتحديث المجتمع . وبدلاً من ان يقود النظام السياسي الدولة والمجتمع في اتجاه امتلاك القدرات الافضل والاعلى ، وجدناه يضغط على الدولة لاضعافها وفرض تآكل قدراتها ، كما اضعف قدرات المجتمع وبدد إمكاناته . أدى هذا الامر في النهاية إلى اضعاف النظام السياسي ذاته في مصر ، فأصبح عاجزاً عن الأداء على الاصعدة العالمية والاقليمية والمحلية المختلفة . ونجد في هذا الإطار ان هناك مجموعة من المتغيرات المسؤولة عن الحالة التي بلغها النظام السياسي وهي المتغيرات التي نعرض في ما يلي بعضاً منها.

المطلب الاول

العجز عن إدراك ثقافة النظام العالمي وتوجهاته

تجلى هذا العجز في عدم ادراك النظام السياسي - خصوصاً في العقود الثلاثة الاخيرة - ثقافة العصر او العالم الذي يعيش فيه او ينتمي إليه ، وهي الثقافة التي أكدت اهمية انجاز التحول الديمقراطي واحتراك حقوق الانسان ، في عصر وعالم توجه القيم الليبرالية التفاعل على ساحته . اتصالاً بذلك ، نجد أن النظام السياسي والدولة المصرية ، شغلا مكانة متقدمة بين الدول التي لا تحافظ على الحدود الدنيا لحقوق الانسان ، الأمر الذي كان سبباً دائماً لإدانتها من القوى والمنظمات العالمية ، التي كانت تشير بصفة خاصة الى استمرار قانون الطوارئ ، والمحاكم العسكرية^(١) وقد وقع الخطأ نفسه في ما يتعلق بملف التحول الديمقراطي ، حيث اعتمد النظام السياسي على كتيبة الفساد في الحزب الوطني الديمقراطي ، بإتاحة الفرصة لها للتحرك الفاسد في كل الساحات لتزيف الانتخابات ، عن طريق تقليص اشراف القضاء على الانتخابات ، وفرض الاشراف الدولي عليها بحجة الحفاظ على السيادة ، وهو الحق الذي اريد به باطل ، إذ انها هي التي حملت وحدها معاول تمزيق نسيج السيادة . فقد تحولت انتخابات مجلس الشعب والشرورى عام ٢٠١٠ إلى فضيحة عالمية ، نالت من سمعة الدولة المصرية واسقطت معها شرفها ، الذي كان رصيدها طوال تاريخها ، كل ذلك لانها دولة كانت تسخر جهودها لتوفير الظروف الملائمة لنجاح ملف التوريث ، وانتقال ولاية الحكم من الاب الى الابن ، ان اوضاع حركة التغيير المصرية نجد انها كانت وليدة متغيرات متعددة ادت الى انفجارها وانطلاقها نحو المستقبل وان حاولنا ادراك تلك المتغيرات فسنجد ان من المتغيرات

(١) محمد السعيد إدريس " مقدمات الثورة" في : عمرو هاشم ربيع ، محرر ، ثورة ٢٥ يناير : قراءة اولية ورؤية مستقبلية (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١١) ، ص ١٨ .

مجتمع ما قبل التغيير قد حكمته نخبة قد استحوذت على المال والسياسة معاً ، فقامت بالتهب المنظم ، ما افقد المجتمع عافيته الاقتصادية ، ودفع بها الى ان يصبح متسولاً وطالبا للاعانات والمنح والقروض من مصادرها عبر العالم وبسبب ذلك اصيب المجتمع بحالة من الانكسار صاحبه انسحاب الى داخل الذات وغدا مجتمعا فاشلا في تنمية ذاته وتحديثها وفقد من ثم القدرة على اشباع حاجات ابنائه ومواطنيه فضعف تبعاً لذلك ارتباطهم به وانتمائهم اليه .^(١)

بعد إطاحة الرئيس المخلوع حسني مبارك في ١١ شباط/فبراير عام ٢٠١١، بحيث يصعب تلخيص كل ذلك، بالشكل المناسب، والتطورات المتتالية المتعلقة بالتعبئة في ميدان التحرير. أما في بحثنا هذا فسوف نقدم نظرة شاملة واسعة إلى التطورات، ومن ثم مناقشة عامة مسائل السياسة المكانية، والتعبئة، والثورة ككل. ويمكن ان تكون القراءة البسيطة للأحداث، التي جرت في مصر منذ عام ٢٠١١ وإلى وقتنا هذا ، لقد خرج المصريون إلى الشوارع بأعداد هائلة للاحتجاج، في ٢٥ كانون الثاني/يناير، من العام ٢٠١١. وبعد ١٨ يوماً من الاحتجاج، من ضمنها اعتصام مركزي في ميدان التحرير الشهير بالقاهرة، نجح المصريون في إزاحة مبارك من منصبه.^(٢)

إضافة الى ذلك ، تابع العالم حالة الانهيار التي اصابته نوعية حياة الوطن والمواطن المصري ، وحالة تدني الاوضاع ، بسبب الاستنزاف المستمر والفساد لموارد الدولة . ما دفع الدولة المصرية الى ان تقف بصورة دائمة أمام الابواب ، لتلقي المعونات والمنح والمساعدات والقروض الدولية ، حتى اصبح الحفاظ على استمرار تدفق هذه المعونات مؤثراً في القرار السياسي في ما يتعلق بقضايا مصيرية

(١) علي عودة العقابي ، الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغيير في البلدان العربية ، ط١، دار الضياء للطباعة ، النجف الاشرف ، العراق ، ٢٠١٣ ، ص٤٧.

(٢) عاطف شحات سعيد ، التطورات السياسية في مصر بعد إطاحة حسني مبارك، مجلة الثورة دائمة ، العدد الخامس - القاهرة ، آذار ٢٠١٥، ص٦ .

هذه الممارسات بلغت حد الفضيحة ، حينما تعاملت اسرة الرئيس المخلوع مع هذه المنح والمعونات والقروض ، تعامللاً أسرياً كما فعلت مع اموال الدولة ، كأنما حدث اندماج بين خزينة الاسرة والخزينة العامة للدولة . في هذا الاطار تأتي المعونات والمنح من الخارج ليذهب معظمها الى حساب الرئيس الذي أكد مراراً ان ((الكفن بلا جيوب)) ، لتتضخم ثروته مقابل افقار الوطن . إلى جانب ذلك ، اشتركت أسرة الرئيس السابق مع اصدقائها واصهارها في تبديد موارد المجتمع . مثال على ذلك ، بيع غاز مصر المحدود الى اسرائيل بثمن بخس لقاء عمولات وسمسة لاجراء الاسرة المقربين إليهم . وقد أدى هذا السلوك الى تقليص مكانة مصر على الساحة العالمية ، حتى تأكلت قدراتها على المشاركة في القرار العالمي . والمدهش في الامر ان ما ذكره بعض اعضاء النخبة الثقافية الفاسدة والمالية للنظام ، في تبريرهم رحلات الرئيس المخلوع الكثيرة الى الخارج ، انها كانت للحصول على منح ومساعدات وقروض لانعاش الاقتصاد المصري ، وهو قول مثير للسخرية ^(١) ، من دون أي شعور منهم او منه بالكرامة المصرية ومتطلباتها .

المطلب الثاني

تردي أداء الدولة والنظام السياسي اقليمياً

(١) علي ليلة ، المجتمع المدني المصري ، دراسة علاقة الانسان بالمجتمع (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ٢٠٠٧) ، ص ٢١١ .

ان المجال السياسي المصري يمتاز من المجالات الاخرى بارتفاع درجات الاستقلالية والذاتية ، وانغلاقه عن العالم الخارجي ، ولهذا كان من اليسير على الرئيس مبارك تحقيق الاحتكار الكامل للسلطة ، هذا الاحتكار اصر عليه رئيس الدولة وحاول اصفاء الشرعية عليه بكل الآليات التي يستطيع استخدامها ، بداية من الدستور ، ونهاية بالمعارضة الشكلية ، ومروراً بالانتخابات المشكوك في نزاهتها ، لما يعترئها من تزوير وبلطجة .^(١)

تضافر تردي الاداء المصري على الصعيد العالمي ، مع تردّد آخر على الأصعدة الاقليمية التي تشارك فيها مصر ، بحث أدى ذلك الى ان مصر لم تعد فاعلاً مؤثراً في كل الاقاليم التي تشارك فيها . ويشير تأمل الاطر الاقليمية لمصر الى وجود ثلاثة اقاليم محورية ، هي الاقليم العربي والاقليم الشرق الاوسطي والاقليم الافريقي . ارتباطاً بذلك ، نجد ان مكانة مصر قد تراجعت في بنية النظام العربي ، فبعد ان كانت مصر هي المكون الفعال في النظام العربي ، يقوى بها كما تقوى به ، اصبحت عبئاً على فاعلية هذا النظام ، إذ أثرت خطواتها الثقيلة والمتردة في الاداء العربي في خلال العقود الاربعة الاخيرة ، حيث بلغ تأكل الموقف المصري أقصى حالاته سوءاً . ومن الامثلة على ذلك ، أنه حينما أحكمت اسرائيل الحصار على غزة لافتراسها ، كانت مصر أحد أضلع الحصار ، ورضي النظام السياسي لنفسه ان يتبنى موقفاً لا انسانياً ولا قومياً أصابه بالعار . وحينما احتل العراق ، وهو عضو فاعل في النظام العربي ، لم يحرك الموقف المصري ساكناً ، بل ساعد في ذلك . وحينما بدأ انفصال جنوب السودان عن شماله - ومع ان ذلك يحمل في طياته تدميراً

(١) جليبر الأشقر: الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي، ط ١، دار الساقى،

مباشراً للأمن القومي المصري - لم تحرك الدولة المصرية ساكناً . وحينما بدأت القواعد الغربية تنتشر على ساحة الخليج لم يحرك النظام المصري ساكناً وكأن الأمر لا يعنيه . لأن مشكلاته وقضاياها الحياتية الحقيقة ليست هي الشغل الشاغل أو الهم الاساسي لأي حزب كان .^(١)

إضافة الى ذلك ، تأكلت مكانة مصر في نطاق اقليم الشرق الاوسط ، بحيث أصبحت قضاياها تُبحث وتُعالج في غياب مصر ، اللهم إلا اذا كان مأموراً بدور ((الكومبارس)) الذي يستكمل المشهد بحضوره . فقد قامت الحرب على العراق وقدر للدور المصري ان يكون حاضراً ونفذ ما أمر به . ومثل دور ((الكومبارس)) مكملاً الدور السعودي في الانتخابات العراقية الاخيرة . ووقف ضد قوى المقاومة اللبنانية مؤدياً دوراً رسمته له الولايات المتحدة واسرائيل ، ومرة اخرى ((كومبارس)) او مكملاً لمشهد الفاعلية السعودية في لبنان ، بحيث اقترب موقفه حيال المقاومة من موقف اسرائيل . وكان موقفه من ايران شائناً ، حيث لم يكن له في القطيعة معها ناقة ولا جمل ، اللهم إلا خدمة المصالح الاميركية والاسرائيلية ، او ارضاء توجهات بعض دول الخليج . ونتيجة لذلك أصبح التفاعل الحادث في اقليم الشرق الاوسط حكراً على ثلاث دول هي تركيا وايران واسرائيل ، وخرجت القاهرة من اللعبة مكسورة الخاطر والجناح .^(٢)

وتأكل الدور المصري في القارة الافريقية التي يعد المجتمع والدولة المصرية مدخلاً جغرافياً لها . ويبدو ان الرئيس المخلوع اصيب بعقدة محاولة اغتياله في اديس ابابا ، حيث أصبحت افريقيا من يومها ((عفريته الاسود)) . ونتيجة لذلك ، لم يسع

(١) ناهد عز الدين ، قراءة في برامج الاحزاب ، في : انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ ، تحرير مصطفى علوي (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٠) ، ص ١٥٧ .

(٢) ناهد عز الدين ، مصدر سابق ، ص ١٥٨ .

لتطوير علاقاته الاقتصادية والسياسية والثقافية مع القارة السوداء ، حيث كان يمكن ان تمده علاقات قوية معها ، بقدر من القوة والفعالية على الساحات الدولية . وقد كان طبيعياً ان يوصل كل ذلك الى حصاد خاسر وسلبى ظهر في رفض دول حوض النيل المطالب المصرية المشروعة في مياهه ، لأنها - أي مصر - لم تتصرف نحو قارتها تصرفاً مسؤولاً يصبح اساساً وقاعدة لهذه الشرعية .

على هذا النحو تحولت مصر - بفعل سلوك رئيسها ونظامه السياسي - الى دولة مسحبة الى حدود ذاتها ، دولتها عيفة ونظامها السياسي عاجز ومتردّد ، غير قادر على تحقيق أي انجاز او اثبات أي فاعلية ، على صعيد الاطر الاقليمية التي له مكانه في بنيتها ودور على ساحتها . انه عاجز متوازٍ مع تقلص المكانة المصرية على الصعيد العالمي ، اضافة الى انهيارها على الصعيد الداخلي ، مثلها في ذلك مثل الخلافة العثمانية قبل انهيارها . وجاء التغيير في كلا الحالين شاملاً وراдикаلياً وشفافاً .^(١)

المطلب الثالث

تشويه اداء الدولة واهتزاز بناء قوة النظام السياسي

أدى فشل التوافق بين الاخوان والقوى المدنية في الجمعية التأسيسية حول الدستور ثم ظهور حركة الاحتجاج في الشارع إلى تبلور وظهور تحالف سلفي اخواني مقابل تحالف القوى المدنية والقسم الأكبر من حركات الشباب. نزلت المعارضة للشارع احتجاجاً على الإعلان الدستوري، وكانت حشود القوى المعارضة في التحرير ومصطفى محمود على وجه

(١) المصدر نفسه ، ص ١٥٨ .

الخصوص كبيرة بصورة لم تحدث منذ ٢٥ يناير ٢٠١٢. كما أنها تظهر تطوراً في القدرة على الحشد والكفاءة التنظيمية وإن كان ما يزال أمامها الكثير كي تثبت نفسها كقوة معبرة عن القطاع الأكبر في الرأي العام وقادرة على إسقاط الاعلان الدستوري أو إفشال الاستفتاء على الدستور مقارنة بالكتلة الشعبية المؤيدة للرئيس . (١)

اعتمدت حركات المعارضة استراتيجية الرفض والاحتجاج من خلال المظاهرات والاعتصامات ولكن دون القدرة على الوصول الى مرحلة العصيان المدني أو حسم قرارها على خوض انتخابات او استفتاءات غير مضمونة النتائج بالنسبة لها. كانت الحشود الضخمة في التحرير تعكس تبلور كتلة معارضة قوية بدلاً من حالة التشتت السابق، ونجحت جهود القائمين عليها في بلورة إطار تنسيقي واسع هو جبهة الإنقاذ الوطني لتقود الحراك المعارض. ولكن هذه الكتلة أمامها طريقان: إما مواصلة التحدي والحشد في الشارع طامحة إلى تكرار تجربة ثورة ٢٥ يناير وإما صياغة تحالف أكثر تماسكاً يخوض الانتخابات القادمة ببرنامج مشترك من أجل الوصول للسلطة عبر الطريق الديمقراطي. وفي هذا الصدد تبرز بعض الأصوات داخل المعارضة التي تريد استدعاء الجيش للعب دور سياسي مرة أخرى ولكن لا يبدو أن الجيش أو المجتمع قد يقبل تكرار تجربة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة على الأقل في المدى المنظور. ويبدو أن استراتيجية القوى المدنية والليبرالية والشبابية كانت لها آثار غير مقصودة، فاعتمادها أجواء الإثارة والتثوير في الصحافة والاعلام إلى جانب الاعتصام في التحرير دون حساب لحقيقة المشاعر الشعبية التي تميل

(١) احمد تهازي عبد الحي ، الدستور والصراع الاجتماعي السياسي بعد الثورة في مصر ، "جدلية" مجلة إلكترونية مستقلة ، يصدرها معهد الدراسات العربية (بيروت، واشنطن) ، ٢٠١٢، ص ٨ .

للاستقرار في هذه المرحلة هي السبب الرئيس في توحيد القوي الإسلامية إخوانية وسلفية ومستقلين لتحشد أنصارها في ميدان النهضة في جامعة القاهرة في حشد مليوني مقابل لحشد التحرير. وبعدها كانت هناك مؤشرات على انخفاض شعبية الرئيس خصوصاً بعد تراجعته عن عزل النائب العام في المرة الأولى التي سبقت الإعلان الدستوري، إلا أنه بعد هذه الحشد الضخم، استعاد الرئيس ثقة الشارع مقابل تراجع الزخم الذي اكتسبته حركة المعارضة والذي ظهر في ضعف قدرتها على الحشد في التحرير في الجمعة التالية لحشدتها الأكبر في الثلاثاء.^(١)

وقد دخل متغير جديد مهم في حسابات القوة والصراع ارتبط بما حصل خلال الأيام التي سبقت الإعلان الدستوري المختلف حوله من تزايد وتيرة العنف في الشارع المصري بين الشرطة والمتظاهرين من جهة وبين قوى معارضة وأنصار الإخوان في المحافظات المختلفة في أعقاب الإعلان. كما عادت شبكات المصالح المرتبطة بنظام مبارك والتي تم تهميشها في فترة بعد الثورة للظهور مرة أخرى في مؤتمر نادي القضاة. فشبكات المصالح والمنافع المتبادلة بين مجموعات من القضاة والمحامين والنخبة الاعلامية والسياسية واسعة وقديمة ولكنها لم تكن معلنة. وأصبحت تقدم نفسها كبديل قوي في مواجهة تصاعد النفوذ الإخواني. كما ظهرت شبكات مصالح أخرى على مستوى محلي في جميع محافظات الجمهورية. وهي تضم مجموعات من الحزب الوطني السابق والجهزة الأمنية واعضاء المحليات التي عادت للنشاط بعد فترة كمون، وقد ظهر دورها في القدرة على حشد ١٢ مليون صوت للفريق شفيق في انتخابات الرئاسة. ولعل اتساع نطاق المواجهات في المحافظات والأقاليم بهذه الحدة للمرة الأولى

(١) احمد تهاامي عبد الحي ، مصدر سابق ، ص ٨ .

مؤشراً واضحاً على عودة نشاطها وقدرتها على عقد تحالفات جديدة مع بعض المجموعات الشبابية التي تشعر بالغبن من الترتيبات السياسية القائمة والتي يرون فيها سرقة لثورتهم. والهدف الذي يوحدهم هذه المرة هو الانتقام وانتهاز الفرصة لمواجهة عدوهم اللدود من الاخوان الذي وصل للسلطة مستبعداً اياهم من دوائر صنع القرار. (١)

الحالة المثالية للدولة ، ان يكون قرارها معبراً عن حاجات المجتمع وطموحاته ، وهو القرار الذي ينطق به رأس الدولة او رأس النظام السياسي ويتابعه . ولكي تتجز الدولة ادوارها بكفاءة عالية ، ينبغي ان تجسد بناءً عضوياً متماسكاً ، تتفاعل أقسامه او اجهزته في اصدار القرار المستهدف . واذا كانت الدولة تتألف تقليدياً من سلطات ثلاث ، التشريعية والقضائية والتنفيذية ، فإن هذا الترتيب ينبغي ان يظهر في المشاركة في صوغ القرار الاجتماعي واصداره . ارتباطاً بذلك ، وجدنا ان السلطة التنفيذية ، المفترض خضوعها للسلطة التشريعية ولأحكام السلطة القضائية ، تتغول فتسيطر على السلطتين معاً وتأكد ذلك بتزوير السلطة التنفيذية انتخابات مجلسي الشعب والشورى ، بحيث يمكن القول انها هي المؤسسة الالهة من غيرها في بناء السلطة . يضاف الى ذلك ان السلطة التنفيذية امتنعت في كثير من الاحيان عن تنفيذ احكام القضاء ، وأن مساءلة الوزراء والحكومة امام مجلس الشعب كانت شكلية ولا يعتد بها ، إلى جانب عدم الالتفات الى تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات ، بشأن الكثير من وقائع الفساد بحجة انها غير ذات قيمة ، ونظر الوزراء اليها بخفة ، ما أدى الى انتشار حالة من الفوضى في ما يتعلق بالعلاقات بين السلطات الثلاث ، وساعد في تمدد ظاهرة الفساد في المجتمع ، وهو ما يشير الى حالة دولة مريضة. (٢)

(١) احمد تهاامي عبد الحي ، مصدر سابق، ص ٨ .

(٢) الفجر (مصر) ، ٢٠١١/١/١٣ .

وكان النظام السياسي يعاني من عدم توازن في بناء السلطة او القوة . ويُقصد بهذا التوازن ان تشارك في صوغ القرار واصداره جملة المراكز التي تكون المؤسسات السيادية في الدولة ، بحيث يتحرك القرار بواسطتها فيحصل على قيمة مضافة من كل مؤسسة او مركز . في هذا الاطار ، يصبح بناء السلطة متوازناً اذ ساهم كل مركز بنصيبه في بناء القرار ، بحيث يستند القرار في النهاية الى تراكم متتابع لهذه القيم . استناداً الى ذلك ، نجد ان القرار الناتج يكون في العادة اكثر نضجاً من غيره . غير أننا اذا تأملنا هذه الاوضاع قبل ثورة ٢٥ يناير ، فسوف نجد ان مؤسسة الرئاسة هي التي كانت تحتكر القرار ، وذلك لامتلاكها ذراعين اساسيتين : الاولى هي الحزب الوطني الذي يضم جملة الانتهازيين الذين يبذلون جهدهم في تبرير القرار بين الجماهير ، والثانية هي الذراع الامنية التي تفرض القرار بالقوة على ساحة المجتمع ، وتقف بالمرصاد لكل من تساوره نفسه بالرغبة في المعارضة .

إضافة الى ذلك ، اتصفت هذه النخبة بسوء ادارة موارد الدولة ، والامثلة على ذلك كثيرة ، منها ارتفاع ديون مصر للهيئة العامة للبترول وحدها بنحو ٤٠.٤ مليار جنيه في ٢٠١٠ . وتكرر الحديث كثيراً عن معدلات نمو وصلت الى نحو ٧ في المئة ، لكن هذا النمو لم يظهر في الحياة اليومية للقاعدة العريضة من المواطنين . ولم يشعر البسطاء والفقراء ومحدودو الدخل والطبقة المتوسطة بهذه الانجازات الاقتصادية ، إذ ان عائد الانجازات الاقتصادية لا يوزع توزيعاً متساوياً وعادلاً بين المواطنين ^(١) . الى جانب ذلك ، لم يعد خافياً ان صافي رصيد الدين العام تجاوز الحدود الامنة ، خصوصاً في ظل عبء خدمة الدين العام الحكومي ، الداخلي والخارجي ، حيث بلغت الاقساط والفوائد ما قيمته ٩٧.٤ مليار جنيه . وجاء العجز

(١) حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي ، المفاهيم والمؤشرات والاطرواح (القاهرة : مينا للنشر ،

واضحاً في الميزان التجاري والسلعي والصادرات والواردات ، حيث بلغت قيمته نحو ٢٥.١ مليار دولار ، في الوقت الذي تعاقدت فيه حكومة نظيف على تصدير الغاز الطبيعي الى اسرائيل ، بأسعار تصل الى حد التفريط . ارتباطاً بذلك ، يكشف الجهاز المركزي للمحاسبات ان حصة الدولة من انتاج الغاز الطبيعي قدرت بنحو ٢٥.٤ مليون طن ، في حين بلغ الاستهلاك المحلي نحو ٣٢.٧ مليون طن . ولمواجهة هذا العجز كانت الدولة تستورد الغاز من الخارج او تشتريه من حصة الشريك الاجنبي ^(١) . بذلك اضافت النخبة العصابة الى مساوئها وانحرافاتهما ، السفه وسوء ادارة الدولة الى حد الخيانة كإحدى سماتها المحورية . ^(٢)

وقد عمل تحالف السلطة والثروة في اتجاه حماية الفساد ، بحث اقتسم الاثنان معاً ، اضافة الى فئة السماسرة ومرترقي العمولات ، ثروات المجتمع . فقد جمعت هذه الساحة الفاسدة ((من له سلطة اتخاذ القرار ، مع من لديه مصلحة اكيدة في نوع القرار الذي يُتخذ ، ثم لم يعد يثير الاستغراب ان يعين ستة وزراء من رجال الاعمال في حكومة واحدة ، يشرف كل منهم على وزارة وثيقة الصلة بنشاطه الخاص التجاري او الصناعي ^(٣) ، مجسدين بذلك المثل الشعبي القائل إنهم ((سلموا القط مفاتيح الكرار)) . تضاف الى ذلك الرشى التي كانت تفرض على المستثمرين عنوة الامر الذي تزعج الشفافية عن الاستثمار في مصر .

وحينما قامت ثورة ٢٥ يناير تصرفت النخبة بأسلوب العصابة ذات الطبيعة الاجرامية والانتهازية ، بعض افرادها حاولوا ركوب موجة الثورة ، وهم المتحولون اللذين حاولوا سرقة ثوب الثوار وارتداه ، بينما اتجه البعض الاخر الى مهاجمة ثوار التحرير

(١) الاهرام ، ٢٠١١/٥/١٠ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) خالد كاظم ، ((نحو سوسيولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين)) الديمقراطية ، العدد ٤٢ ، نيسان / ابريل

(٢٠١١) ص ٥٠ .

بتكوين عصابات ((الكاوبوي)) راكبي الخيول والجمال لسحق الثورة ، في حين استأجر البعض الثالث ((البلطجية)) وقاطعي الطرق ، والهاربين من السجون للهجوم على الثوار ، في محاولة تصفيتهم جسدياً بصورة كاملة ، عل ذلك ان يكون مدخلاً الى القضاء على الثورة والثوار الذين اودعوا السجون ^(١) .

المبحث الثاني

التطورات الدستورية في مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١

(١) علي ليلة ، ((تأملات في بعض الظواهر الاجتماعية ابان الثورة)) ، في : ربيع ، محرر ثورة ٢٥ يناير : قراءة اولية ورؤية مستقبلية ، ص ١٧٥ .

المبحث الثاني

التطورات الدستورية في مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١

"معركة الدستور"، كانت هذه العبارة هي الأكثر استخداماً والأدق في وصف اقتراب الأطراف السياسية المصرية في عملية صناعة الدستور بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وقد بدأت هذه "المعركة" حين لم يتم تحديد المعايير التي ستحكم آليات صنع الدستور ومضمونه، وهي المعايير التي تعكس في الحقيقة نظرة الفاعلين لصفة الدستور. إذ أن اكتساب الدستور لصفة العقد الاجتماعي الذي يمثل المرجع في حكم الدولة والمجتمع تتبع من المعيار التشاركي-التمثيلي الذي يحكم صنعه وليس فقط من معيار التوافق حول مضمونه. لذلك كان الأمل ضئيلاً في أن يتغلب مضمون الدستور المصري في ٢٠١٢ على عوار آليات صنعه وألا تتحول صناعة الدستور إلى معركة سياسية. إذ لم يتم تحديد هذه الآليات وفقاً لمعايير واضحة ولم يتم اختيار آلية صنع تحقق مشاركة وتمثيل جميع الأطراف على قدم المساواة، وحيث أنه كان من الصعب على الأطراف التي لم تشترك في تشكيل المسار الدستوري أن تنضم إلى هذا المسار لاحقاً أو ألا يؤثر هذا المسار

على تقييمها لمضمون الدستور. لذلك كان من المستحيل أن يكتسب الدستور صفة المرجعية لجميع أطراف ومؤسسات العملية السياسية التي لحقته، بل على العكس، تحولت العملية السياسية في تلك اللحظة إلى المرجعية التي تم على أساسها صنع وتقييم الدستور المصري.^(١)

المطلب الاول

الدستور والصراع الاجتماعي السياسي بعد ثورة مصر

يعكس الصراع حول الدستور المصري تناقضات وتقاطعات المصالح بين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المشهد المصري وما تعبر عنه من فكر سياسي وأيديولوجي تجسد في الخلاف حول توقيت ومضمون الدستور وأحكامه. وقد بدأت الأزمة بالإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي في الثاني والعشرين من نوفمبر ٢٠١٢ والذي أقال فيه النائب العام وحسن قرارته فيما يخص أعمال السيادة من رقابة القضاء إلى جانب قيامه بتحسين مجلس الشوري والجمعية التأسيسية من الحل. وهو ما اعتبرته قوى المعارضة والهيئات القضائية تعدياً على استقلال القضاء وتجاوزاً للقانون استدعي ردود فعل قوية متمثلة في التظاهر والاعتصامات وتعليق عمل المحاكم. ومن الجدير بالذكر أن توصيف المرحلة الانتقالية الحالية وما إذا كانت مرحلة ثورية أم دستورية وقانونية كان دوماً محل جدل وخلاف. فاختراق القانون وتجاوزه بدأ بالثورة في حد ذاتها باعتبارها فعلاً غير قانوني من الأصل. ثم اتسع الخرق والتجاوز خلال المرحلة الانتقالية بمحاكمات مشكوك في نزاهتها لقتلة الثوار وأحكام قضائية مسيسة كل

(١) ياسمين فاروق ، صنع دستور الثورة المصرية بين العقد الاجتماعي والتعاقد السياسي ، مجلة مبادرة

الإصلاح العربي "شبكة مراكز بحثية وسياسية عربية مستقلة" ، آب (أغسطس) ٢٠١٣ ، ص ٥ .

مجلس الشعب وتوالي الإعلانات الدستورية من المجلس العسكري ثم رئيس الجمهورية. (١)

ووجهة النظر التي تقف خلف الإعلان ترى أن استمرار الإطار القانوني والمؤسساتي بهذا الشكل قد أعاق خطة الرئيس في السيطرة على الأوضاع وينذر بتفكيك الدولة نفسها ومؤسساتها بعد أن أصبحت جزراً منعزلة كل منها توقف قرارات الأخرى وتعطلها. وأن قواعد الضرورة السياسية تفترض تجاوز الإطار القانوني المهترئ والمرقع لحماية المؤسسات المنتخبة من خطر الحل. (٢)

وبعد أن لجأت المعارضة للشارع اعتراضاً على الإعلان الدستوري كان قرار الجمعية العمومية لمحكمة النقض تعليق عملها قفزة كبرى في حركة الاحتجاج. وهو ما كشف بدوره عن ضعف سيطرة مجلس القضاء الأعلى بقيادة شيوخ القضاة الذي كان يميل للتهدة بينما انحاز أغلبية القضاة لمواقف نادي القضاة ورئيسه أحمد الزند الذي اختار التصعيد ضد قرارات الرئيس . فلم يقبل نادي القضاة ما تم التوصل إليه في اجتماع الرئاسة ومجلس القضاء الأعلى، والذي تمحور حول تحديد المقصود بالأعمال السيادية التي تم تحصينها من رقابة القضاء . وفي حين يميل البعض لتضييقها بحيث تقتصر على حالات الطوارئ وحماية الأمن القومي، يبدو أن الاتجاه القانوني والسياسي الذي يقف خلف الاعلان الدستوري في مؤسسة الرئاسة كان يريد توسيعها بحيث تشمل حماية مؤسسات الدولة

(١) حسن تركي عمير ، الدستور والصراع السياسي ، الاجتماعي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ، مجلة آفاق ، العدد (٢٧) لسنة ٢٠١٣ ، ص ٢٦.

(٢) حسن تركي عمير ، مصدر سابق، ص ٢٦.

المنتخبة أيضاً لحمايتها من الحل من المحكمة الدستورية التي حلت مجلس الشعب بعد خمسة شهور من انتخابه. (١)

وفي الواقع، لم يكن سلوك مجمل القوى السياسيّة منذ أن بدأ مشوار النظر في الدستور المصري بعد سقوط نظام حسني مبارك قائماً على مناقشة عقلانيّة للمواد الدستوريّة باعتبارها المرجعيّة التي سوف تنقل النظام السياسي من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، بما يعكس رويّة ثورة ٢٥ يناير وأهدافها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والحقوقيّة. في هذه الأجواء سارعت اللجنة التأسيسية بتسريع وتيرة عملها للانتهاء من كتابة الدستور تفادياً لصدور حكم قضائي من المحكمة الدستورية بحلها قبل انجاز عملها، وعلى الرغم من انسحاب عدد كبير من أعضاء الجمعية من ممثلي الكنيسة والقوى الليبرالية إلا أن الجمعية أتمت عملها وصوتت على مسودة الدستور وعرضتها على الرئيس الذي قرر دعوة المواطنين للاستفتاء على الدستور في الخامس عشر من ديسمبر ٢٠١٢. (٢)

المطلب الثاني

الدستور وأثره في بنية النظام السياسي والاجتماعي

من المهم التمييز بين الإعلان الدستوري ومشروع الدستور الذي تمت دعوة الشعب المصري للاستفتاء عليه، فإذا حاز هذا الدستور قبول أغلبية الشعب فإنه نفسه ينص على انقضاء جميع الإعلانات الدستورية السابقة عليه بما فيها الإعلان الأخير مع نفاذ آثارها القانونية. ويمكن القول أن مسودة

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٦.

(٢) احمد زايد ، دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور ٢٠١٢ ومشروع دستور ٢٠١٤ في مصر، المركز

العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٤ ، ص ٤.

الدستور المطروحة للاستفتاء إنما هي تعبير عن مصالح الفئات الاجتماعية والقوى السياسية التي شاركت في صياغته، وهي تسعى إلى بناء نظام سياسي واجتماعي جديد بعد الانتهاء من المرحلة الانتقالية التي بدأت منذ ١١ فبراير ٢٠١١ ولن تنتهي قبل الموافقة على الدستور وبناء مؤسسات الدولة من جديد.

ومع بروز تحديات قانونية أكثر ضد الهيئة، وقبول المحكمة الدستورية العليا مراجعة القضايا المرفوعة ضدها، قام الرئيس مرسى بصفته جزءاً من العملية، بإصراره على تدعيم سلطته، بإصدار إعلان دستوري جديد في 22 نوفمبر 2012 ، شأنه شأن الأمور الأخرى - لحين الانتهاء من استكمال دستور دائم - والتي حظرت أي إجراءات قضائية ضد قراراته. وقد منع هذا بشكل فاعل، أي شكل من أشكال المراجعة القضائية للجمعية التأسيسية التي أنشئت بدعم من مرسى. ومهد هذا القرار الطريق لمسودة المشروع الصادرة عن الجمعية أن تعرض على إستفتاء. في ديسمبر 2012 ، اعتمدت مسودة المشروع في تصويت من قبل الشعب. ورغم ذلك، انتقد كثير من الناس الوثيقة باعتبارها تفتقر إلى ملكية الشعب لها بسبب العملية المتسارعة والمنغلقة التي أعدت خلالها.^(١)

في مصر، وصل الاستقطاب السياسي قمته على إثر إصدار الرئيس المصري محمد مرسى الإعلان الدستوري في ٢٢/١١/٢٠١٢، الذي تقرر بعض مواد إبعاد النائب العام ومنح الرئيس سلطات اعتبرها المعارضون توسعا غير مبرر في سلطات الرئيس، بينما وجد المؤيدون في الإعلان الرئاسي ما يحقق مطالب الثورة، وتضمن الإعلان الدستوري أمورا أثارت

(١) جيرارد دايريك. تفحص مسودة مشروع دستور مصر الجزء الأول؛ الدين والدولة - الدستور الأكثر إسلامية

في تاريخ مصر. 2013. على الإنترنت 19 يونيو 2013 ص ١٢.

القلق لدى المعارضين مثل: تحصين قرارات الرئيس والتعدي على السلطة القضائية، ما أدى إلى خلافات وصراعات وصلت إلى إراقة الدماء وسقوط الضحايا بعد ما حشد التياران الإسلامي والمدني أنصارهما، واعتصم التيار المعارض في ميدان التحرير وتظاهر التيار المؤيد عند جامعة القاهرة، واعتصم التيار المؤيد عند المحكمة الدستورية واعتصم المعارض عند القصر الرئاسي. (١)

عمق الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المصري محمد مرسي في 2012/11/22 انقساماً بين القوى والأحزاب التي شاركت بالثورة المصرية ما بين قوى مؤيدة للإعلان الدستوري، وتضم أحزاب التيار الإسلامي وبين القوى الرافضة للإعلان الدستوري ممثلة بالقوى القومية واليسارية، والبنود التي عمقت الانقسام بالإعلان الدستوري المادة الثانية التي تنص على: "الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 حزيران 2012، وحتى نفاذ الدستور أو انتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوي المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية"، المادة الخامسة: "لا يجوز لأي جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور". (٢)

(١) آية نصار، عبد العليم محمد: الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، ط١ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٦٦.

(٢) أبو بكر الدسوقي،: العالم يتحول، حقائق جديدة على الخريطة العالمية، السياسة الدولية، العدد 187، آب، 2012، ص ٣٣.

الأزمة المحتدمة التي نشبت في مصر بعد الإعلان الدستوري للرئيس المصري محمد مرسي بين المعارضين والمؤيدين للإعلان الدستوري تضع مصر على عدد من المسارات:

١- إصرار الرئيس المصري محمد مرسي على التمسك بالإعلان الدستوري ما يعني نجاح جماعة الإخوان المسلمين على منافسيهم، مما يشكل نموذجاً مشابهاً لنموذج الثورة الإيرانية، وذلك بسيطرة حزب واحد على السلطة وإقصاء بقية الأحزاب الأخرى التي تشاركت معها في الثورة.

٢- نجاح القوى المعارضة في إسقاط الإعلان الدستوري، مما يشكل توازنات جديدة بين أحزاب التيار الإسلامي وأحزاب التيار الديمقراطي العلماني يشبه النموذج الباكستاني القائم على تداول السلطة بجانب وضع قوي للجيش يحفظ الاستقرار.

٣- نشوء حالة من الفوضى والاضطراب لفترة طويلة، يتدهور على إثرها الاقتصاد وتزداد معدلات البطالة، مما يحدو بالجيش للقيام بانقلاب عسكري تحت ضغط الشارع الذي يطالب بإعادة الاستقرار ووقف التدهور الاقتصادي بعد فشل الأحزاب المتصارعة عن إيجاد حل للأزمة القائمة.^(١)

وفي حالة النظام الأمريكي الرئاسي الصرف تكون الحكومة بكاملها من خارج البرلمان يختارها الرئيس ويقيّلها بإرادته المنفردة، أما في النظام شبه الرئاسي الوارد في مسودة الدستور فالرئيس ملتزم على الأقل في المحاولة الثانية لتشكيل الحكومة بتكليف رئيس حزب الأغلبية في البرلمان وفي المحاولة الثالثة يترك الأمر برمته للبرلمان لمحاولة تشكيل الحكومة. فهو إذن هو ليس نظاماً رئاسياً كالنظام الرئاسي الأمريكي وليس نظاماً برلمانياً

(١) إية نصار ، مصدر سابق ، ٦٧.

كالنظام البريطاني أو الهندي أو حتى التركي. ففي النظام شبه الرئاسي الذي تقيمه المسودة خصوصاً المادة (١٣٩) فإن رئيس الحكومة يمكن أن يكون رئيس حزب الاكثرية أي يجمع بين التنفيذ والبرلماني ولذلك فهو شبه رئاسي، وليس رئاسياً صرفاً.

وتجدر الإشارة إلى وجود نوع من توازن الردع في العلاقة بين قوتي البرلمان والرئاسة يتجسد في المادة (١٢٧)، إذ أعطت للرئيس حق حل البرلمان ولكن عبر استفتاء شعبي. ولكي لا يستسهل الرئيس ممارسة ديكتاتورية الحل قررت المادة أن الرئيس يعد مستقبلاً إذا رفض الشعب حل البرلمان المنتخب.

وفيما يخص السلطة القضائية فإن أبرز ما يلفت النظر هو النص الدستوري المادة (١٧٥) الذي يقضي بتقليص عدد أعضاء المحكمة الدستورية من ثمانية عشر عضواً إلى أحد عشر عضواً فقط ، وسيكون لذلك آثار شديدة الأهمية على جسم المحكمة نفسها وتماسكها الداخلي. فذلك النص سيكون في مصلحة أعضاء المحكمة الأصليين الذين ارتبطوا بالمحكمة منذ البداية، ولكنه سيعمل ضد الأعضاء الجدد الذين تم ضمهم للمحكمة من هيئات أخرى قضائية وغير قضائية خلال السنوات العشر الأخيرة لحكم مبارك. ولا شك أن هذا النص يتوقع أن يثير نزاعاً داخل المحكمة بين الأعضاء الجدد والقدماء وبين المستفيدين والخاسرين. وربما يفسر ذلك تأجيل قرار المحكمة حول اللجنة التأسيسية ومجلس الشورى في ٢ ديسمبر لأجل غير مسمى خصوصاً بعد أن حاصر أعضاء من التيارات الإسلامية مقر المحكمة. ويلاحظ أن أعضاء المحكمة من القضاة هم بشر وليسوا جسداً واحداً وبينهم تنافسات مكبوتة حيث عبر أحد مستشاري

المحكمة الاصليين في مقابلة سابقة مع الباحث عن شعور بالغبن من تهميشهم لصالح المستشارين القادمين من الخارج.^(١)

وتقوم أسس النظام كما تجسدها مسودة الدستور في المادة (٢٣٢) على العزل السياسي الجزئي لقيادات الحزب الوطني السابق من خلال حظر ترشحها في الانتخابات لدورتين برلمانيتين قادمتين وذلك مع التسامح مع بقائها في الفضاء العام والحياة الاجتماعية وربما المناصب التنفيذية وأجهزة الدولة.^(٢)

وفي أواخر يناير ٢٠١٣ وفي أعقاب تصاعد الاحتجاجات بشكل غير مسبوق في العديد من المحافظات، أعلن لأول مرة عن اجتماع عاجل لمجلس الدفاع الوطني الذي يضم قيادات الجيش والداخلية إلى جانب القيادات السياسية والشعبية المنتخبة . كان مجرد عقد اجتماع من هذا النوع إشارة واضحة، لعدم كفاية الرئيس والرئاسة في إدارة العملية السياسية في البلاد، خاصة في هذه المرحلة المضطربة، إشارة تقطع المسار السابق حول انفراد المدنيين؛ إسلاميين وغير إسلاميين بإدارة العملية السياسية، وتفرغ الجيش لمهمته الأصلية في حماية الحدود، وهو المنطق الذي طالما كان الإسلاميون، خاصة الإخوان، يؤكدون عليه . كان الاجتماع إشارة لاستئناف دور ما للجيش، خاصة في حفظ الأمن السياسي في البلاد خاصة وأن في حظر التجول البيان لوح لأول مرة منذ انتخاب الرئيس، بإمكانية فرض مناطق الاضطرابات والعنف، وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك في منطقة القناة، وبشكل مباشر وواضح بعد انسحاب الأمن الذي تورط في قتل حوالي أربعين مواطناً خلال يومين في بورسعيد.

(١) احمد تهامي عبد الحي ، مصدر سابق ، ص ٨.

(٢) احمد تهامي عبد الحي ، مصدر سابق ، ص ٨.

كما تضمن البيان آنذاك ما يشبه الاعتذار للقضاء والإعلام بعد حملة تشويه ومحاولات لهدم استقلاليتهما من قبل الإخوان المسلمين، وهو ما فسرتة المعارضة آنذاك على أنه ضغط من الجيش على الرئيس والإخوان لوقف محاولات الهيمنة وأخونة الدولة^(١). أنهى صمود الثوار ودماءهم في الميادين شبح الحكم العسكري للأبد، وعلى الرغم إلا أن ذلك لا يعنى إطلاقاً قبولاً شعبياً بعودة ، نزول الجيش من دعوات البعض الجيش للحكم - ولا الجيش أصبح راغباً في ذلك - بل يعنى مطالبته بممارسة الضغط على الجماعة لوقف مسار الانفراد بالقرار وأخونة الدولة وضمان أمن سيناء وعرقلة رغبة للشوارع كبديل للأمن ليس أكثر، وهكذا لجانبهم الشعبية الإسلاميين في نزول سيقى تأثير الجيش على مجريات السياسة الداخلية في مصر ولكن بطريق غير مباشر، باعتباره الرادع الأخير امام محاولة أي فصيل سياسي للانفراد بالقرار أو للخروج على الخيارات الشعبية في أي لحظة. تجمع عدد كبير من معارضي نظام الرئيس المصري محمد مرسي في الذكرى الأولى لتوليهِ منصب رئيس الجمهورية مطالبين بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وقد ارتكزت التجمعات في ميدان التحرير وفي الميادين الرئيسية في عدد كبير من المحافظات، فيما خرج أنصار مرسي في تظاهرات مؤيدة له في أماكن مختلفة أبرزها وأكبرها في ميداني رابعة العدوية و النهضة في القاهرة قامت حركة تمرد بالتظاهر أمام قصر الاتحادية وعرض الاستثمارات التي وقعها عدد كبير من المصريين، بلغ ٢٢ مليون بحسب ما اعلنته الحركة^(٢)، مطالبة بعزل محمد مرسي ،الذي قام بدوره بتجاهل تلك التوقعات أصدر وزير الدفاع المصري آن ذاك الفريق أول عبد الفتاح السيسي بياناً في الرابعة عصرًا بتوقييت القاهرة، ذكر فيه "مظاهرات وخروج شعب مصر العظيم" وأن "من المحتم أن يتلقى الشعب ردًا على حركته، وعلى ندائه من كل طرف يتحمل قدرًا من المسؤولية في هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن". وأشار البيان إلى أن القوات

(١) بيان القيادة العامة للقوات المسلحة للشعب المصري". الشروق، ١ يوليو ٢٠١٣. وصل لهذا المسار في ٢ يوليو ٢٠١٣.

(٢) "تمرد" جمعت أكثر من ٢٢ مليون توقيع واستقلالات في مجلس الشورى الأزهر والأئمة تواضروس يحضان على الهدوء والجيش المصري متأهب". النهار اللبنانية، ٢ يوليو ٢٠١٣. وصل لهذا المسار في ٢ يوليو ٢٠١٣.

المسلحة "لن تكون طرفاً في دائرة السياسة أو الحكم". وأن الأمن القومي للدولة معرض لخطر شديد إزاء التطورات التي تشهدها. البيان أشار أيضاً إلى معاناة الشعب المصري، وأنه "لم يجد من يرفق به أو يحنو عليه". أمهلت القوات المسلحة في بيانها هذا مهلة ٤٨ ساعة للجميع "لتلبية مطالب الشعب"^(١) اثار إصدار هذا البيان فرحة واضحة في المطالبين بإسقاط الرئيس في جميع أنحاء البلاد، واستمرت صيحات "الجيش والشعب إيد واحدة".^(٢)

أما فيما يتعلق بالعلاقات المدنية العسكرية، فيلاحظ أن الجهة الوحيدة التي تعارض بجدية وإصرار مواد المؤسسة العسكرية في الدستور خصوصاً مادة مجلس الدفاع الوطني، الذي يتشكل من نسب متساوية من عسكريين ومدنيين والاستثناء الوارد على حظر محاكمة المدنيين عسكرياً عندما يتم التعرض للمنشآت العسكرية، هي مجموعات متفرقة من شباب الثورة المستقل عن التيارات السياسية. وفي المقابل فإن أغلبية الإسلاميين أصبحت في تحالف واقعي مع المؤسسة العسكرية منذ إقصاء قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٢ أغسطس، أما القوى المدنية فقد أضحت تطالب الجيش صراحة أو ضمناً بالتدخل للتخلص من هيمنة الإخوان على السلطة. ويبدو أن النص الدستوري في مجلس الدفاع الوطني يعكس حقائق الواقع القائم الذي لا يمكن القفز عليه، وهناك فرق بين المرغوب والممكن، وبين الواقعي والمثالي. ولا شك أن هذه المواد تحتاج إلى تفصيل أكبر وتحديد أدق من خلال مناقشة مجتمعية موسعة، ولذلك

(١) بيان القيادة العامة للقوات المسلحة للشعب المصري". الشروق، ١ يوليو ٢٠١٣. وصل لهذا المسار في ٢ يوليو ٢٠١٣.

(٢) احتفالات ميدان التحرير بعد بيان الجيش المصري". بوصلة، ١ يوليو ٢٠١٣. وصل لهذا المسار في ٢ يوليو ٢٠١٣.

فأثرها وتداعياتها ستنتبين أكثر عندما يتم مناقشتها في البرلمان وإصدار التشريعات المفسرة لها. (١)

وفيما يتعلق بالحريات النقابية والمجتمع يلاحظ أن المادة ٥١ من مسودة الدستور تفتح باب تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية والأحزاب بمجرد الإخطار. كما أن المادة ٥٢ تقر حرية تعددية الاتحادات العمالية وإنشاء النقابات المستقلة والموازية وهو مطلب اساسي للحركة العمالية خلال السنوات الماضية. ولكنه في المقابل لا يعترف إلا بالنقابات المهنية الرسمية (٥٣) مثل الأطباء والمهندسين والصحفيين وغيرها. كما أكدت المسودة على إحياء الوقف الخيري الذي طالماً خضع لهيمنة الدولة على المجال العام وهو ما قد يؤدي إلى إحياء المجتمع المدني والأهلي الذي انقرض تدريجياً بسبب الإهمال خلال العقود الماضية. ويبقى أن بعض مواد الحريات أثارت القلق والتوجس مثل مبدأ حماية القيم الأخلاقية في المادة (١٠) الذي تخشى القوى الليبرالية والمدنية من أن يكون مدخلاً لتدخل الدولة والمجتمع في الحياة الخاصة والحريات الشخصية من خلال تأكيده على دور المجتمع في حماية القيم الأخلاقية. وفيما يخص الشريعة الإسلامية يلاحظ أن الدستور استبقى المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع مع إضافة المادة ٢١٩ التي تقدم تعريفاً أصولياً فقهياً للشريعة وفقاً لتعريف الأزهر الشريف. وربما تكون المسألة الأهم مستقبلاً هي طبيعة التفسيرات التي تتعلق بالشريعة وكيفية تطبيقها، حيث تتجه بعض التفسيرات لتبني رؤى فقهية أكثر انفتاحاً ومرونة بينما تكون أخرى أكثر محافظة وتقليدية. فعلى سبيل المثال اعترض تسعة من أعضاء الجمعية ذوي الخلفية السلفية الإسلامية

(١) احمد تهامي عبد الحي ، مصدر سابق ، ص ٩.

على مادة السيادة للشعب. وأساس الاعتراض أنهم يرون أن سيادة الشعب تتعارض مع مبدأ أن "السيادة لله" المعروف في الفكر الإسلامي، وذلك على الرغم من أن المقصود بسيادة الشعب في هذا الصدد أن الشعب مصدر السلطات والدستور وهو الحكم عند الاختلاف بين المؤسسات وليس ما يظنه بعض الإسلاميين. (١)

أصدرت محكمة النقض حكماً ببطالان تعيين النائب العام طلعت عبد الله، الذي شغل المنصب بعد عزل مرسي لعبد المجيد محمود. (٢)

ووقعت اشتباكات في محيط جامعة القاهرة استمرت إلى صباح اليوم التالي، أدت إلى مقتل ٢٢ شخصاً (٣).

بعد اجتماع لقادة القوات المسلحة مع قوى سياسية ودينية وشبابية، في حوالي التاسعة مساءً بتوقيت القاهرة، أذاع التلفزيون الرسمي بياناً ألقاه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، أنهى فيه رئاسة محمد مرسي، وعرض خارطة طريق سياسية للبلاد اتفق عليها المجتمعون، تتضمن تسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا حتى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وبين أن له سلطة إصدار إعلانات دستورية. وتشكيل حكومة كفاءات وطنية، وتشكيل لجنة من التيارات السياسية وخبراء الدستور لمراجعة دستور ٢٠١٢ الذي عطل مؤقتاً. وجاء في البيان أيضاً دعوة المحكمة الدستورية العليا إلى سرعة إصدار قانون انتخابات مجلس النواب (٤).

(١) احمد تهامي عبد الحي ، مصدر سابق ، ص ١٠.

(٢) ارتباك في مصر بعد حكم قضائي بإعادة النائب العام السابق". راديو سوا، ٢ يوليو ٢٠١٣. وصل لهذا المسار في ٣ يوليو ٢٠١٣..

(٣) ارتفاع عدد قتلى "جامعة القاهرة" إلى ٢٢.. وأمن الحيزة يطلب من النيابة تأجيل المعاينة لعدم استقرار الأوضاع"، ٣ يوليو ٢٠١٣. وصل لهذا المسار في ٣ يوليو ٢٠١٣.

(٤) النص الحرفي لبيان القوات المسلحة المصرية". إيلاف، ٣ يوليو ٢٠١٣. وصل لهذا المسار في ٣ يوليو ٢٠١٣.

بات من الصعب ضمان الاستقرار في بلد يتوجه يوماً بعد آخر نحو التصعيد وتصلب المواقف. لقد تعلم المصريون الدرس الذي مفاده أن مصر لا يمكن حكمها من طرف "الإخوان المسلمين" وحدهم، كما أن البلاد لا يمكن حكمها بدون "الإخوان المسلمين"، وقد يتطور ذلك إلى درس دموي لاسيما في أعقاب ذلك اليوم الدامي الذي فتح فيه الجيش النار على متظاهرين مؤيدين لمركسي في حادثة نادي الحرس الجمهوري. فإن قسماً من الشعب المصري يرى نفسه ضحية انقلاب عسكري، أما القسم الآخر فيعتبر نفسه أنه يدافع عن الجيش كمنقذ للأمة. (١)

(١) محمود اسماعيل ، هل حسم الجيش الصراع السياسي في مصر؟ ، مجلة الوحدة الإسلامية ، السنة الثانية عشر ، العدد ١٤٠ ، القاهرة ، ٢٠١٣ م ، ص ٥٨ .

الخاتمة

مما تقدم ، حاول هذا البحث رصد وتحليل التوجهات السياسية والدستورية لناشطي الحراك الشبابي العربي في ظل الربيع العربي، وتقديم وجهة نظر موضوعية أشبه بخريطة للواقع السياسي والدستوري لناشطي الحراك، وهي بطبيعة الحال نتاج للوضع العام في البلاد، وإلى حد ما استجابة لثورات الربيع العربي. ولقد توصلنا من خلال بحثنا هذا الى بعض الاستنتاجات فضلا عن التوصيات التي يمكن لنا ان نضعها عسى ان تكون قد تسهم في حل بعض مشاكل العالم العربي .

الاستنتاجات

- ١- الشعوب هي التي تستطيع ان تضع لها من يمثلها في الحكم ولا عاد اليوم وجود لوجوها دكتاتورية قامعة لشعبها.
- ٢- البلدان العربية متعثرة، وتواجه الكثير من العقبات والعراقيل.
- ٣- مع إطلالة الحراك ، بدأ ربيع مصر الديمقراطي حيث كسر الشعب المصري حاجز الخوف مطالباً بالخبز والحرية معاً.
- ٤ - عزموا الشباب في الحراك العربي المصري في إزالة الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك .
- ٥ - القادة الذي يتمتعون بالدكتاتورية ما ممكن لهم ان يصمدوا امام اراد الشعب.

التوصيات

- ١- ان تكون الحركات والتظاهرات سلمية ، لا ضد جيشها وامنها الداخلي فهم ابناء جلدتهم .
- ٢- على الاجهزة الامنية ان تعي ان التغير الذي يطالب به ابناء الشعب هو لصالح الاجهزة الامنية لا ضدها .
- ٣- على الشعوب العربية عليها ان تدرك جيدا ان الحركات المدعومة من قبل الغرب لا تعني انها تريد لنا خيرا .

٤- استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لتوعية الشباب فيما يخص من احترام القانون وعدم المساس بحرية الغير .

المصادر

القرآن الكريم

أولاً : الكتب

- حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي ، المفاهيم والمؤشرات والاضاع (القاهرة : مينا للنشر ، ١٩٩٢)
- عاطف شحات سعيد ، التطورات السياسية في مصر بعد إطاحة حسني مبارك، مجلة الثورة دائمة ، العدد الخامس - القاهرة ، آذار ٢٠١٥ .
- علي عودة العقابي ، الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغيير في البلدان العربية ، ط١ ، دار الضياء للطباعة ، النجف الاشرف ، العراق ، ٢٠١٣
- علي ليلة ، ((تأملات في بعض الظواهر الاجتماعية ابان الثورة)) ، في : ربيع ، محرر ثورة ٢٥ يناير : قراءة اولية ورؤية مستقبلية
- محمد السعيد إدريس " مقدمات الثورة" في : عمرو هاشم ربيع ، محرر ، ثورة ٢٥ يناير : قراءة اولية ورؤية مستقبلية (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١١)
- ناهد عز الدين ، قراءة في برامج الاحزاب ، في : انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ ، تحرير مصطفى علوي (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٠)
- علي ليلة ، المجتمع المدني المصري ، دراسة علاقة الانسان بالمجتمع (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ٢٠٠٧)

ثانياً : المجالات والبحوث

- أبو بكر الدسوقي، :العالم يتحول، حقائق جديدة على الخريطة العالمية، السياسة الدولية، العدد 187، آب
 - احمد زايد ، دستور بالغبلة: نظرة مقارنة بين دستور ٢٠١٢ ومشروع دستور ٢٠١٤ في مصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٤ .
 - احمد تهامي عبد الحي ، الدستور والصراع الاجتماعي السياسي بعد الثورة في مصر ، "جدلية" مجلة إلكترونية مستقلة ، يصدرها معهد الدراسات العربية (بيروت، واشنطن) ، ٢٠١٢
 - آية نصار، عبد العليم محمد :الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، ط١ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢
 - جليبر الأشقر: الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي، ط ١، دار الساقى، بيروت، ٢٠١٣
 - حسن تركي عمير ، الدستور والصراع السياسي ، الاجتماعي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ، مجلة آفاق ، العدد (٢٧) لسنة ٢٠١٣
 - خالد كاظم ، ((نحو سوسيولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين)) مجلة الديمقراطية ، العدد ٤٢ ، نيسان / ابريل (٢٠١١)
 - محمود اسماعيل ، هل حسم الجيش الصراع السياسي في مصر؟ ، مجلة الوحدة الاسلامية ، السنة الثانية عشر ، العدد ١٤٠، القاهرة ، ٢٠١٣ م .
 - ياسمين فاروق ، صنع دستور الثورة المصرية بين العقد الاجتماعي والتعاقد السياسي ، مجلة مبادرة الإصلاح العربي " شبكة مراكز بحثية وسياسية عربية مستقلة ، آب (أغسطس) ٢٠١٣
- ثالثاً : مواقع
- جيرارد دايريك. تفحص مسودة مشروع دستور مصر الجزء الأول؛ الدين والدولة - الدستور الأكثر إسلاميةً في تاريخ مصر .2013. على الإنترنت .
- 19يونيو.2013